

الهندسة الانتخابية ودورها في إدارة الانقسامات في جمهورية مالي

Electoral engineering and its role in managing divisions in
the Republic of Mali

فاطمة الزهراء يوسف⁽¹⁾

Abstract :

The research paper starts from the basic concepts of electoral engineering, and its role in managing divisions in the country of Mali. An examiner of electoral practice in the country of Mali is confronted with many negatives, whether on the level of the electoral system or electoral behavior and even the management of the electoral process. Electoral, aimed at consolidating an existing situation, placing restrictions on the possibility of political change, and reinforcing divisions on many levels. Therefore, seeking an optimal application of electoral engineering is a necessity in order to manage divisions and

ملخص:

تنطلق الورقة البحثية من المفاهيم الأساسية للهندسة الانتخابية، ودورها في إدارة الانقسامات في دولة مالي، فالمتفحص للممارسة الانتخابية في دولة مالي يقف عند الكثير من السلبيات، سواء على مستوى النظام الانتخابي أو السلوك الانتخابي وحتى إدارة العملية الانتخابية، هذا العجز أدى في المحصلة إلى سن قوانين انتخابية، تهدف إلى تكريس وضع قائم، وتضع قيودا أمام إمكانية التغيير السياسي، وتعزز أكثر من الانقسامات على العديد من المستويات. لذا السعي إلى تطبيق أمثل للهندسة الانتخابية،

⁽¹⁾ - طالبة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر 3) ، - [yousfi.fatmazohra@univ-](mailto:yousfi.fatmazohra@univ-alger.dz)

[alger.dz](mailto:yousfi.fatmazohra@univ-alger.dz)

achieve social harmony in the Republic of Mali. Keywords: electoral engineering, electoral system, divisions, electoral laws, Mali.	يعد ضرورة من أجل إدارة الانقسامات وتحقيق الانسجام المجتمعي في جمهورية مالي. كلمات مفتاحية: هندسة انتخابية، نظام انتخابي، انقسامات، قوانين انتخابية، مالي.
---	--

مقدمة:

يعتبر بعض المهتمين بالأوضاع الإفريقية وحالات اللااستقرار فيها أن قضية الانقسامات، وبفعل الكثير من العوامل التي سببت التعدد والاختلاف لصالحها، أدت إلى الضعف والهشاشة في هذه البلدان، كما أثرت على مكتسبات وقيم حقوق الفرد ومست بكرامته وثقافته، وأقصته على جل المستويات وبخاصة السياسية منها. الأمر الذي زاد من حالات اللااستقرار واللاتوافق.

إن جمهورية مالي من بين الدول الإفريقية التي تعاني الكثير بسبب الانقسامات، ظاهريا هي تقوم على نظام جمهوري ديمقراطي لكن بواقع نظام تسلطي، لا تكاد تمر مناسبة انتخابية إلا وأثّرت هذه الانقسامات، بفعل الميل لجانب على حساب الآخر ومشاركة طرف دون آخر، ومنه تحديد المنتهي من المقصي. الأمر الذي يجعل مالي بحاجة ماسة لهندسة انتخابية، تضمن الحد الأدنى لمشاركة كل الأطراف في ظل حكومات ائتلافية وتوافقية تحد من مخاطر الانقسامات، وتسمح لكل الأطراف بتحقيق مصالحها في إطار الصالح العام دون المساس بالوحدة الوطنية للجمهورية. وعليه هذه الدراسة ستدرس مدى مساهمة الهندسة الانتخابية في إدارة الانقسامات في جمهورية مالي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية:

كلما طبقت الهندسة الانتخابية بشكل جيد زاد مستوي الانسجام المجتمعي في جمهورية مالي.

في هذه الدراسة سنتعرض الى مفهوم كلا من الهندسة الانتخابية والانقسامات وأهم أشكالهما، وأبرز تأثيرات كل من النظام الحزبي والانتخابي على ظاهرة الانقسامات في مالي، بالإضافة الى دور الهندسة الانتخابية في إدارة الانقسامات في البلد.

أولاً: مدخل مفاهيمي: الهندسة الانتخابية، الانقسامات

حظيت النظم الانتخابية "Electoral Systems"، باهتمام كبير من طرف الباحثين في النصف الثاني من القرن العشرين، وأخذ هذا الحقل المعرفي بالتطور، خصوصاً مع بروز الحاجة إلى النظم الانتخابية لبناء النظام السياسي، وتحقيق الديمقراطية. وهكذا أخذت دراسة النظم الانتخابية، تتخذ موقعا مهما في العلوم السياسية؛ ومنها حقول السياسة المقارنة، وأنظمة الحكم، ودراسات التحول الديمقراطي لاحقا، لا بوصفها داعمة لهذا التحول فحسب، ولكن لكونها معيقة له في حالات أخرى. واستعارت من العلوم الأخرى بعض مفاهيمها؛ مثل "علم الهندسة" الذي اخذ باحثوا علم السياسة منه. فظهرت الهندسة الانتخابية التي تعتبر مقارنة وظيفية للانتخابات، تسعى إلى إصلاح وترميم النظام الانتخابي.

تطرقت أدبيات أخرى إلى دور هذه الهندسة الانتخابية، في الحفاظ على الديمقراطية في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات. إذ ثمة توجهات نظرية عديدة، اعتبرت الهندسة الانتخابية من أكثر الأدوات التي تساهم في انسجام المجتمع المتعدد، أو المنقسم. من خلال اختيار طريقة الانتخابات الملائمة التي تستطيع أن تعكس القوة السياسية للأحزاب، والتيارات السياسية في المجتمع. سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الهندسة السياسية ونماذجها وآلياتها، إضافة إلى مفهوم الانقسامات وأهم أشكالها ومستوياتها.

1. تعريف الهندسة الانتخابية:

ظهر مصطلح "الهندسة الانتخابية" ضمن مسار طويل، ومتقطع في تطور علم السياسة الأمريكي، وبالأخص في الفكر السياسي الدستوري الأمريكي. فالهندسة السياسية ليست وليدة الأزمنة الحديثة، فقد ظهر المصطلح أول مرة، من خلال مقال نشرته المجلة الأمريكية للعلوم السياسية عام 1930، بعنوان: "الحاجة إلى تطوير هندسة

علم السياسة"، جاء فيه أن الهندسة الاجتماعية، جاءت كاستجابة للتطور في المجتمع الصناعي، وتطور المعارف التقنية، ويرى بأن الهندسة السياسية، بدورها كذلك، تتطلب تعمقا في دراسة الظاهرة الحكومية وعلم الإدارة، لمعرفة القوى التي تتحكم في المجتمع، والمبادئ التي تحكم تفاعلاتها.¹

تعد الهندسة الانتخابية أحد أنماط الهندسة السياسية، وتهدف إلى إحداث تأثيرات في النظام الانتخابي، والنظام الحزبي، وفي البنية الحكومية. وكذلك إلى بناء تصميمات مؤسسية، أو تشريعية، غرضها تسوية وحل الصراعات الاجتماعية، وبناء الدولة والمؤسسات، بالإضافة إلى تطوير، وتحسين التمثيل السياسي، والجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية.²

يعرف أوستين راني "Austin Ranney" الهندسة السياسية بأنها: "تطبيق للمبادئ التجريبية العامة التي تحكم السلوك الفردي والمؤسسي، وذلك بهدف تحديد وتشكيل المؤسسات السياسية بهدف حل مشكلات سياسية عملية".³ يرى ليهبارت "Lijphart": "أن الهندسة السياسية تهدف إلى تصميم النظام السياسي الدستوري الذي يعمل على حل الصراعات وإيجاد مستوى من الإجماع والتوافق خصوصا في المجتمعات المنقسمة بعمق".⁴

من خلال هذه التعاريف، نرى أن هنالك ثلاث دعائم يقوم عليها مفهوم الهندسة الانتخابية: التصميم والتأثير، والاستباق،⁵ هذه الدعائم من شأنها توفير سياق سياسي،

¹ - عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية وعلاقتها بالنظم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص. 325.

² - خير الله سبهان عبد الله الجبوري، الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني، مجلة دراسات إقليمية، العدد 44، رقم 14، ص. 209.

https://iraqjournals.com/article_164429_75690ab34ed6007f6ef7f08af5be2dc9.pdf

³ -Austin Ranney, The Divine Science: Political Engineering in American Culture, The American Political Science Review, , No. 1, Vol. 7, Mars. 1976, P.P. 140-148.

⁴ -Arend Lijphart, Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in thirty Six Countries, Yale University: Yale University Press, 1999, p 275.

ومؤسسي، ومجتمعي، قادر على تحقيق تداول سلمي للسلطة، عن طريق انتخابات تنافسية. تمتاز بالشفافية والنزاهة.

من ناحية أخرى، يرى جدعون راحات " Gideon Rahat " وماريو سنادجر "Merio Snadger" أن الهندسة الانتخابية تحمل معنيين مختلفين: معنى نسقي يهدف إلى تصميم نظام انتخابي يساعد في تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: تحسين التمثيل السياسي، زيادة الحوكمة، وزيادة الاستقرار الحكومي، وتفعيل دور المجتمع المدني. والمعنى الثاني هو معنى توظيفي استغلالي، يهدف إلى توظيف القوانين الانتخابية، لصالح لاعبين سياسيين محددين؛ أي أهداف خاصة بصانع القرار، ، كما أنها في الجانب السلبي، قد تكون ذات طابع توظيفي لأنظمة تسلطية، فهي قد تؤدي إلى إجهاض التحول الديمقراطي، والدخول في عملية تجديد لآليات الاستبداد والتسلطية.⁶

1.1- نماذج الهندسة الانتخابية:

هنالك نموذجين للهندسة الانتخابية: النموذج التوافقي، مقابل النموذج المركزي:

- أولاً: النموذج التوافقي " consociationalism " الذي دعى إليه أرنت ليهبارت " Arend Lijphart " في كتابه نماذج الديمقراطية. حيث يحاجج بان النظم التي تقترب من النموذج التوافقي في الديمقراطية، هي النظم الأكثر نجاحا في العديد من القضايا؛ مثل الأداء الاقتصادي، ونسبة المشاركة السياسية، وكذلك في التعامل مع قضايا البيئة، وحل الصراعات الداخلية. وبالتالي تعد الأنظمة الانتخابية الأكثرية غير مناسبة للمجتمعات التي تعاني من الانقسامات، و الحل يكمن في تبني الأنظمة الانتخابية ذات الطبيعة النسبية،

⁵ - عبد الرزاق المختار، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 30، 2018، ص.50-51.

⁶ - عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 319.

فالتصميم المؤسسي الأنسب - حسب - في المجتمعات المنقسمة اثنا وقوميا ودينيا هو التصميم المؤسسي للديمقراطية التوافقية بدل الديمقراطية بالأكثرية.⁷

- ثانيا: نموذج المركزية "centripetalism" ومن أبرز منظري هذا الاتجاه دونالد هوروفيتس "Donald Horowitz"، الذي يرى بأن نموذج الديمقراطية الاجتماعية التوافقية، قد يحمل العديد من التداعيات السلبية بالنسبة للمجتمعات المنقسمة، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال، والتي تفتقر إلى المؤسسات الديمقراطية. وحثته في ذلك أن الأنظمة الانتخابية الأغلبية، ستعمل على تقوية أحزاب وطنية تجمع بين كل الفئات المختلفة، وتضعف من النزعات المحلية والاثنية، بينما حين يتم تبني نظام يميل إلى النسبية، فإنه سيعمل على تقوية الأحزاب، والتوجهات الخصوصية، والانفصالية، والطائفية. فاستعمال التصويت بالأكثرية، قد يشجع المنتخبين على التصويت على أساس القضايا التي تهم المجتمع، وليس على أساس المطالب القطاعية، كما أنه سيدفع الأحزاب الكبرى على تمثيل الأقليات، وتشجيعها على انتهاج سياسات تجميعية، بدل التوجهات الخصوصية، والقطاعية كما في النموذج التوافقي.⁸

2.1- آليات الهندسة الانتخابية:

تعد مسألة تصميم نموذج النظام الانتخابي الأنسب مسألة معقدة، نظرا لوجود جملة من الآليات في الهندسة الانتخابية، لا بد من دراستها لصياغة البدائل المناسبة عند القيام بالإصلاح الانتخابي، من بينها ما يلي:

- ضرورة التفريق بين القوانين الانتخابية، والنظام الانتخابي؛ فالقانون الانتخابي لا يصنع بالضرورة النظام الانتخابي؛ فالنظام الانتخابي هو نتيجة تبني مجموعة من القواعد، والإجراءات الانتخابية في الثقافة السياسية لبلد ما، والتي يتم توظيفها من قبل الفاعلين السياسيين لصالحهم، كما أن التأثيرات المرغوبة للقواعد والقوانين الانتخابية قد تتطلب جهدا ووقتا، فمفعولها ليس فوري.

⁷ -Benjamin Reilly, **Democracy and diversity: political engineering in the Asia-Pacific**, Oxford New York: Oxford University Press, 2006, p 21.

⁸ -Arend Lijphart, Op. Cit, p, 86.

في تطبيق القانون الانتخابي، لا بد من مراعاة العناصر التالية: بنية الاقتراع، والعتبة الانتخابية؛ بمعنى مقدار الأصوات الانتخابية التي يمكن للأحزاب أو المرشحين، الفوز بواسطتها والحصول على مقعد. إضافة إلى الصيغة الانتخابية والتي من خلالها يتم بها احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد. وكذلك مراعاة حجم الدائرة الانتخابية، أي عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها في الدائرة الانتخابية.⁹

من خلال عرض هذه الآليات، نجد أن الهندسة الانتخابية في النظم الديمقراطية هي ذات طابع منهجي نسقي "Systemic" ومحايد، تهدف إلى الترسخ الديمقراطي، عن طريق تقوية الحكامة "Gouvernance" بالنسبة للدول غير المستقرة سياسيا، وتحسين عيوب التمثيل في أنظمتهم الانتخابية، عن طريق دراسة نسبة المشاركة في الانتخابات، وتقييم الانتخابات من حيث تأثير طريقة الاقتراع، وتوقيته على العزوف الانتخابي، وكذلك تأثير العهدة الانتخابية، والمنافسة الانتخابية بين المرشحين الجدد، والقداامي على المشاركة الانتخابية.

كما ترتبط الهندسة الانتخابية، بهندسة دستورية مقيدة، وفاصلة بين السلطات، سواء كان نظام الحكم رئاسي، أو برلماني،¹⁰ بالنسبة لآلياتها تتمثل أساسا في النقاش الواسع، والمشاركة السياسية الموسعة في عرض القضايا، والمشكلات العامة الخاصة بالنظام الانتخابي، والدور المحوري للبرلمان ووسائل الإعلام. إذن عمل الهندسة الانتخابية لا يقف عند القوانين، والإجراءات المنظمة للعملية الانتخابية، بل يتعداه إلى هندسة نتائج الانتخابات بحد ذاتها. الأمر الذي قد يحسن من الإصلاحات الانتخابية (كتحسين العدالة والتمثيل الانتخابي وتحسين مؤشرات المحاسبية والرقابة الشعبية).¹¹

2- تعريف الانقسامات:

تعد الانقسامات ظاهرة عرفت العديد من المجتمعات؛ منها ما يؤثر في تركيبها الاجتماعية، ومنها ما يؤثر في شكل المجتمع السياسي، والحزبي للوحدات السياسية، الأمر

⁹ -Andrew Reynolds, The architecture of Democracy: Constitutional design, Conflict Management and democracy, Oxford: Oxford University Press, 2002, p 248.

¹⁰ -Pippa Norris, Electoral Engineering Voting Rules and Political Behavior, Cambridge: Cambridge University Press, 2004, p 49.

¹¹ - عبد العالي عبد القادر، الهندسة الانتخابية وعلاقتها بالنظم السياسية، مرجع سابق، ص. 319.

الذي يكون له بالغ الأثر على حالات اللااستقرار. فكثيراً ما يرتبط المعنى العام لمفهوم الانقسام – حسب عبد القادر عبد العالي- بالدور الذي تؤديه الانقسامات الاجتماعية، في تحديد التوجهات السياسية لدى الأفراد والأحزاب السياسية، ويمكن إدراك ذلك من خلال دور الانقسام السياسي في هيكلة المجال السياسي، وهيكله النظم الحزبية، كما أن التباين في الاتجاهات والتفضيلات السياسية، والتي تتركز على تنامي الفروق بين الأفراد، في الخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية؛ مثل السن، والجنس، والدين، والدخل، والطبقة، يمكن أن تحدثا انقساماً على المستوى السياسي.¹²

باحثين آخرين مثل سكاريت "Scarritt" وشاهين "Shaheen" وجليش "Galaich"، أرجعوا الانقسامات إلى مسألة التعددية الإثنية، الموجودة في أغلب الدول الإفريقية، وهذه التعددية تشير حسبهم إلى انقسام اجتماعي لكنه كامن، ينشط في حالة الوصول إلى درجة عالية من التمايز الإثني. وخلاصة قولهم أن انتقال الانقسام الاجتماعي إلى الساحة السياسية يكون عبر مراحل، أي من مرحلة الكمون إلى النشاط، وهذا التحول مرتبط بشروط سياقية معينة مثل تسييس الإثنية؛ فالانقسام الاجتماعي في إفريقيا في نظرهم، يرجع إلى وجود مظاهر للتناقض البنيوي في المجتمع، وهو يتطور من خلال وجود مجموعات صراع، تتمايز في الغالب على أسس إثنية ودينية، وتتعارض مصالحها بشكل جذري.¹³

يرى ميشل شالوف "Michel shalev": "أن الانقسامات تجمعها المتغيرات التالية: الحالة الإثنية، الطبقة، الدين، الوحدة الجغرافية، التجمعات السكنية، العمر، العائلة، الإيديولوجية".¹⁴ وحسب هذا التعريف يمكن حصر مولدات الانقسام في الآتي:

¹² - عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 18، ص. 11.

¹³ - Mozaffar Shaheen & James R. Scarritt & Glen Galaich, "Electoral Institutions, Ethno-political Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies", American Political Science Review, vol.97, N.3, August 2003, p-p. 379-390.

¹⁴ - ولد الصديق ميلود، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، ط 1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013، ص. 53.

- السلالة (الأصل المشترك، السمات الفيزيولوجية) هي بمثابة نقاط تمايز بين المجتمعات.
- الدين، على حسب العقيدة أو المذهب، فعامل الدين كثيرا ما يشكل عامل تصادم بين المجتمعات، وكثيرا داخل الوطن الواحد؛ كالانقسام الكاثوليكي-البروتستانتي، الانقسام السني والشيوعي.
- اللغة، إذ لا تزال الاختلافات اللغوية سببا في الانقسامات، وغالبا ما تكون مرتبطة بالاختلافات على المستوى الانتماء الاثني أو العرقي .

1.2- أشكال الانقسامات:

يمكن لعوامل عديدة، مثل العرق والدين واللغة، أن تكون من السمات المميزة للمجتمعات المنقسمة. ويرى بنجامين رايلي "Benjamin. Reilly" أن المجتمع المنقسم "يُسم بالتَنَوُّع العرقي"؛ إذ تكون الإثنية هي الانقسام البارز فيه سياسيًا، ويتم تنظيم المصالح حول الانقسام الإثني لأغراض سياسية.¹⁵ لكن الانقسام لا يستند على الخطوط الإثنية والإيديولوجية فقط، بل قد يكون في بعض المرات على أسس سياسية أو اقتصادية .

أ- الانقسامات على مستوى النسق الاجتماعي:

- الانقسامات في الأنساب، تتعلق أساس بالمجتمع وتكويناته المختلفة (الاثنية، العرق، الطائفة)، ولتراتبية المهنية بين أفرادها.
- الانقسامات الثقافية، وتكون على مستوى اللغة، الدين، الايدولوجيا؛ ونقصد بها الانقسام الذي يأتي نتيجة الفوارق بين هويات مختلفة، من اجل التأثير على الهوية الجمعاء، ويتم تصنيف هذه الانقسامات عبر هذا المقياس: " قيم عليا " و" قيم دنيا "، " أفضل من " أو "أقل أفضلية". وغالبا ما تمتاز المجتمعات المنقسمة ثقافيا، بالتعدد و غياب هرمية اجتماعية ثابتة ، عدم التجانس ،

¹⁵ -Benjamin. Reilly, Op.Cit, p 21.

اختلاف في نسبة التمثيل والعرض، العلاقة بين القِسمات محكومة بالتوتر

المستمر بين حركيتين، تجمع بينهما مفارقة الانصهار والانقسام.¹⁶

- الانقسامات الديمغرافية (العمر، طبيعة الجنس).
- الانقسامات الجغرافية (المحيط والمركز/ المدينة والريف)، هذا النوع من الانقسام يصطدم فيه أصحاب التوجهات التحديثية، والمركزية في الدولة (عادة ما يقيمون في العاصمة) بالنخب المحلية، وملاك الأراضي في المناطق الريفية والمحيطية، حينما يريدون إخضاعهم للسلطة المركزية، وهذا قد يقود إلى انقسام صناعي وزراعي؛ إذ تصطدم مصالح التجار الرأسماليين والأغنياء في المدن، بمصالح ملاك الأراضي، والفلاحين التقليديين في المناطق الريفية. وبالتالي هذا النوع من الانقسام، يكون على المستوى السياسي بين القوى الاجتماعية، والسياسية المسؤولة عن إنشاء دولة مركزية حديثة، ومصالح جماعات أخرى تقاوم هذا التحديث، وتعيش عادة في محيط الدولة، لو أخذنا هذا الاعتبار ، غالبا ما تعتبر انقسامات المركز-المحيط جغرافية هذا الانفصال الجغرافي يميل بشكل أكبر ليشمل تركيز لجماعات عرقية، ودينية، ولغوية ، وثقافية، في مناطق جغرافية ، ويؤدي ذلك في بعض الأحيان، إلى نشوء حركات انفصالية، تطالب بحكم ذاتي لمنطقتهما.¹⁷

ب- الانقسامات على مستوى النسق السياسي:

تتعلق أساسا بالقيم الخاصة بكل وحدة سياسية، أو نظام سياسي، وغالبا ما تكون نتيجة

الأعراف السائدة في مجتمع ما، وتتخذ الأشكال التالية:

- الانقسامات الانفصالية (حكم ذاتي).
- انقسامات حول طبيعة الحكم (برلماني، رئاسي، كونفدرالي، اتحادي، شبه رئاسي، ملكي).

¹⁶ - علي راتانسي ، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جدا ، ط 1 ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،

2013، ص. 29 .

¹⁷ - كنيث نيوتن وجان فان ديث ، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي و عبد السلام بن علي نوير ، أسس السياسية

المقارنة، ج 1 ، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2014، ص. 314.

- الانقسامات الحزبية (أحزاب سكونية، أحزاب ثورية إصلاحية، أحزاب يعقوبية وطنية)، أحزاب جيروندية (تحررية)، أحزاب الأقليات، حركات وطنية متطرفة، أحزاب موالية لدولة أجنبية).¹⁸

ج- الانقسامات على مستوى النسق الاقتصادي:

ويتمثل هذا المستوى من الانقسام غالباً في وسائل الإنتاج الصناعي، التي ولدت علاقات صراعية بين فئات المجتمع الواحد، وما انجر عنه من تقسيم للطبقات. وكذلك للثورة الصناعية التي ساهمت في ظهور فئتين؛ فئة مؤيدة للتطور الاقتصادي والتجاري، وفئة ضحية لهذا التطور، ومن بين أنواعه ما يلي:

- انقسام بين المستفيدين من الربح، والمجتمع الاستهلاكي.
- انقسام بين أرباب العمل، والأجراء.
- انقسام بين ملاك الأراضي، والمنتفعين من الأراضي.
- الانقسامات الطبقيّة (طبقة غنية، طبقة فقيرة، طبقة وسطى)، وتحدد حسب المؤشرات التالية: الدخل، الوظيفة، الملابس، التعليم، الإقامة.¹⁹

ثانياً: تأثير النظام الانتخابي* والحزبي على الانقسامات في مالي:

تتميز عديد الدول في العالم، بتعددية اجتماعية كبيرة، وفي أغلب الأحيان هذه التعددية راجعة إلى أسس طبيعية، مثل الأصل، أو الدين، أو النوع، أو الطبقة الاجتماعية، ونتيجة لوجود التمايزات داخل المجتمع على تلك الأسس، فإن الوضع يصل إلى درجة الانقسام، ويظهر هذا الأخير في المجال السياسي، من خلال وجود انقسامات داخل النخبة الحاكمة، أو بين الأحزاب السياسية. وهذه الانقسامات تختلف من حالة إلى أخرى في أهميتها ودورها في إبراز الخطوط الفاصلة المهمة في المجتمع، وهذا التفاوت في الدور راجع إلى عديد العوامل، مثل الحجم النسبي للمجموعات الصراعية، أو لقدراتها الاقتصادية.

¹⁸ - ولد الصديق ميلود، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص. 51.49.

¹⁹ - نفس المرجع، ص. 12.

* نظام انتخابي " Electoral System ": يعني مجمل الآليات التي تتيح للهيئة الناحية أن تحظى بتمثيل داخل حكومة منتخبة وأن تصوّت لانتخاب ممثلها في الهيئة التشريعية. ويتضمن النظام أيضاً صيغاً تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد داخل الهيئة التشريعية.

على المستوى السياسي، عزز النظام الحاكم من ظهور انقسامات عميقة، عبر تسييره للنظام الانتخابي والحزبي في البلد، بشكل يعزز الانقسامات، الأمر الذي زاد من إشكالية الولاء للدولة القومية.²⁰ وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء، على أساس استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية، على حساب الولاء للوطن. الأمر الذي شجع في كثير من الأحيان، على التمردات الدورية في جمهورية مالي والمطالبة بالانفصال (ما قامت به الأقلية الطارقية)، من هذا المنظور فمخاطر اللااستقرار ترتفع تدريجياً.

1- النظام الانتخابي في مالي، وتأثيره على ظاهرة الانقسامات في مالي:

قامت دولة "مالي"، بعملية انتقال ناجحة نحو سياسة التعددية الحزبية عام 1991، بعد ثلاثة عقود من الحكم التسلط. وتعتبر "الجمعية الوطنية" من أهم المؤسسات الديمقراطية الجديدة التي تم إنشاؤها في تلك الفترة. تضم هذه الأخيرة 129 مقعداً، يتم انتخاب 116 منها عن طريق الناخبين المحليين، في حين يقوم سكان مالي الذي يقطنون عبر البحار بانتخاب 13 مقعداً. ونجد أن المقاعد الـ 116 قد خصصت على أساس (مقعد لكل 60 ألف نسمة) في 55 دائرة انتخابية، تناظر التقسيمات الإدارية التي يبلغ عددها 49، فضلاً عن المقاطعات الست في باماكو العاصمة. و نظراً للتفاوت السكاني في الدوائر المختلفة، يتراوح عدد المقاعد في كل منها من 1 إلى 6 مقاعد.²¹

ساعد النظام الانتخابي في مالي، على إقامة توازن معين بين التمثيل، والحكم. كما أنشأ معارضة برلمانية قابلة للحياة نسبياً. إلا أن استخدام القوائم الحزبية المحظورة في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء، قد شجع على إنشاء تحالفات على أسس عرقية، أو إقليمية

²⁰ - بصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم

العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص.ص. 25.

²¹ , L'expérience de la transition démocratique au Mali, (26 mars 1991-8 juin 1992) , 13/10/2017, 12 :00 : <http://www.info-matin.com/index.php/politique4/1405-politique-an-ix-du-deces-de-me-demba-diallo>.

بين المجموعات. كما لا تزال هناك العديد من المشاكل. أولاً، يضعف استخدام القوائم الحزبية الارتباط بين الدوائر الانتخابية ومسؤوليها المنتخبين. في مواجهة ضغوط قوية من ناخبهم. شارك العديد من النواب دوائرهم بشكل غير رسمي وقسموا أجزاء من الإقليم. ثانيًا، لدى الجمعية الوطنية قدرة محدودة على السيطرة على السلطة التنفيذية، ولا تزال قوتها المؤسسية ضعيفة مقارنة بالسلطة التنفيذية للرئاسة. أخيرًا، تتفاقم هذه المشكلة بسبب النسبة غير المتكافئة (66٪) من المقاعد التي فاز بها الحزب الذي عاد إلى السلطة بفضل النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر، لا سيما في المناطق الريفية.²²

بالنسبة للانتخابات الرئاسية، يسمح النظام في مالي بمرشحين مستقلين*، حيث يطلب من الأحزاب السياسية تقديم قوائم حزبية مغلقة بعدد من المرشحين، يماثل عدد المقاعد المتاحة. بحيث يمكن للناخبين التصويت لمرشح مستقل أو قائمة حزبية من المرشحين. ويتم استخدام نظام الجولتين* والذي يتم بمقتضاه - في حالة غياب المرشح المستقل أو القائمة الحزبية التي تفوز بأغلبية مطلقة في الجولة الأولى - تنافس الاثنين الذين أسفرت عنهما الجولة الأولى في الجولة الثانية. والفائز هو الذي تقرره الأغلبية المطلقة. وتتنافس - في حالة الدوائر متعددة العضوية - أعلى قائمتين حزبيتين من الجولة الأولى مع القائمة الفائزة في الجولة الثانية، وتحصل القائمة الرابحة على كل مقعد في الدائرة. ويتم استخدام صيغة مشابهة لنظام الجولتين في الانتخابات الرئاسية. أما صيغة التمثيل النسبي المركزة إلى "أكبر البواقي" فيتم استخدامها في الانتخابات البلدية.²³

²² - Ibid, p.47.

*تعتمد مالي نظام الأكثرية والفائز الأول في الانتخابات؛ في الانتخابات الرئاسية يفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الصحيحة، كما تم تحديدها في قانون الانتخابات. ويتم تنظيم جولة ثانية من الانتخابات يشارك فيها المرشحان (الاثنان) (الذين حصلوا على أعلى عدد من الأصوات، وذلك في حال عدم حصول أي من المرشحين على أكثرية الأصوات 1+50 في الجولة الأولى. أنظر: La république du Mali, la Constitution du 1992) (Articles 34, 35).

* تنص المادة 131 من القانون الانتخابي المالي في البيان رقم: 91-074/P-CTSP يتم انتخاب الرئيس بالأغلبية لمدة 5 سنوات قابل للتجديد مرة واحدة فقط. عند عدم حصول أي مرشح على 1+50 من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، سيتم تنظيم الجولة الثانية في خلال خمسة عشر يوما بعد الجولة الأولى، ستكون بين المرشحين اللذان حصلوا على الأغلبية، من ثم الفائز بالأغلبية هو الرئيس للدولة. أنظر: République du Mali, Code électoral, Ordonnance No. 91-074/P-CTSP, 1991. Art. 131.

إن نظام الجولتين المتبع في مالي، لا يعالج مسألة عدم التفاوت في التمثيل الناشئة عن الانتخاب بالأغلبية، مما يجعل عدم التناسب بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها حزب ما، وعدد المقاعد سمة من سمات نظام الأغلبية بنوعيه البسيطة والمطلقة، كما أنه يفرض عبئاً كبيراً على الإدارة الانتخابية، حيث يضع على عاتقها التحضير السريع لدورة ثانية بعد انتهاء الدورة الأولى. كما يزيد من تكلفة العملية الانتخابية بشكل كبير. ويزيد من الأعباء المفروضة على الناخب، حيث يجعله يذهب مرتين للاقتراع وهذا ما يجعل نسبة المشاركة في الدورة الثانية أقل من نسبة الدورة الأولى.

كذلك من بين الانتقادات الموجهة إلى هذا النظام، انه عادة ما يؤدي إلى إعاقة تمثيل الأحزاب الصغيرة نتيجة انسحابها من المنافسة الانتخابية. كما أن استخدام نظام الجولتين في الدوائر منفردة العضوية قد شابه الرفض، لأنه قلص نفوذ الوجهاء المحليين وعزز السيطرة الحزبية على المرشحين. وتم رفض اقتراح الأحزاب الصغيرة بشأن نظام التمثيل الحزبي، بحجة عدم الاستقرار السياسي.²⁴

النظام الانتخابي في مالي، يعتبر حل وسط بين الأحزاب الخمسة الرئيسية التي أرادت الحفاظ على سلطتها من جهة، وبين الأحزاب الأخرى من جهة أخرى. تم السعي لتحقيق هدفين متناقضين: التمثيل السياسي الواسع، وحكومة الأغلبية المستقرة. وهذا هو سبب رفض الاقتراح الأول لمنصب ماضٍ أول (المعاملة الخاصة والتفضيلية)، وذلك لتجنب تأثير الوجهاء المحليين وزيادة سيطرة الحزب على مرشحهم.

كما تم رفض اقتراح التمثيل النسبي الذي قدمته الأحزاب الصغيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي كان يمكن أن يخلقه مثل هذا النظام. ومع ذلك، تم الإبقاء عليه للانتخابات البلدية من أجل إرضاء الأحزاب الصغيرة التي يكون جمهورها محلياً أو إقليمياً أكثر من كونها وطنية. في المقابل، كان هناك شعور بأن الاقتراع من جولتين بأغلبية مطلقة في الانتخابات التشريعية، سيسهل التحالفات بين الأحزاب الصغيرة، والكبيرة في الجولة الثانية. أخيراً، جاء اختيار صيغة المعاملة الخاصة والتفضيلية بالأغلبية المطلقة

²³ - شاهين مظفر، مالي ونظام الجولتين في إفريقيا، مجلة أوراق ديمقراطية – الحكومات التمثيلية والبيات

الانتخاب، العدد 4، 2005، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، ص.28.

²⁴ - نفس المرجع، ص.28.

للانتخابات الرئاسية استجابة للرغبة السائدة في معظم البلدان الأفريقية في انتخاب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة من الأصوات.²⁵

على كل فإن تبني صيغة التمثيل الحزبي في الانتخابات البلدية غير ملائمة للأحزاب الصغيرة التي يفتقر أغلبها للدعم الوطني، وترتكز على أساس إقليمي أو محلي. وبالعكس، فقد كان من المعتقد أن نظام تصفية الأغلبية بالجولتين، في الانتخابات التشريعية يمكن أن يعمل على تشجيع التحالفات بين الأحزاب الصغيرة والكبيرة في الجولة الثانية.

الملاحظ أن النظام الانتخابي في مالي، قد حقق ظاهريا توازن في التمثيل والحكم، ولكنه خلق في نفس الوقت عدم التناسب بين الصوت، والمقعد، والتعددية الحزبية في هذا المجال. ومن ثم فقد أفرزت أغلبية الجولتين نسبة مرتفعة من عدم التناسب (بين المقاعد والأصوات). وأسفر هذا النظام كذلك عن معارضة برلمانية قوية. كما أن استخدام قائمة حزبية مغلقة في الدوائر متعددة العضوية، شجع التحالفات العرقية والإقليمية بين الجماعات التي كانت ستصبح، بخلاف ذلك، ضعيفة سياسيا ومفتتة اجتماعيا. كما سمح بدخول أعداد كبيرة من الأحزاب الصغيرة ذات الدعم الانتخابي المحدود؛ وهي ظاهرة نمطية بالنسبة للديمقراطيات الجديدة، التي نشأت بعد فترة ممتدة من الحكم التسلطي.²⁶ و من بين المشكلات الأخرى التي أحدثها النظام الانتخابي الجديد في مالي، ما يلي:

- أ- إضعاف استخدام القوائم الحزبية من روابط الدائرة بالممثلين المنتخبين. ومواجهة العديد من أعضاء البرلمان لضغوط قوية تجعلهم يجزئون دوائرهم إلى مناطق خاصة بهم لهذا الغرض.
- ب- تمتلئ الجمعية الوطنية طاقة محدودة للرقابة على السلطة التنفيذية، طالما تظل سلطاتها الدستورية ضعيفة بالنسبة للرئاسة التنفيذية القوية. و أخيرا، يزداد تعقيد هذه المشكلة عن طريق نسبة كبيرة غير متوازنة (66 %) (

²⁵ - نفس المرجع، ص. 28.

²⁶ - نفس المرجع، ص. 29.

من المقاعد التي فاز بها تحالف الديمقراطية، وهو الحزب الحاكم القائم، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى الصبغة الانتخابية والاختلافات السكانية، وخاصة في دوائر الريف.²⁷

وقد أثارت هذه المشكلات مطالب المعارضة بالإصلاح الديمقراطي، الأمر الذي قاد إلى مفاوضات سياسية بين الأحزاب المعارضة وحزب تحالف الديمقراطية، أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقات حول ثلاث قضايا قبل الانتخابات التشريعية في سنة 1997، وهي : استخدام صيغة التمثيل النسبي لتخصيص بعض مقاعد الجمعية الوطنية (التي أعلن القضاء فيما بعد عدم دستوريتهما)، وزيادة حجمها بنسبة % 27 ، فازداد عدد المقاعد فيها من 116 إلى 147 مقعدا، مع تقليص الدوائر منفردة العضوية، وزيادة المناظرة في الدوائر متعددة العضوية، مما يعطي المعارضة درجة أكبر من الفرص الانتخابية، ويخلق لجنة انتخابية ذات تمثيل واسع. ورغم ذلك، فإن اللجنة التي أنشئت بصورة سريعة، لم تكن مستعدة للاضطلاع بتلك المهمة الشاقة الخاصة بإدارة الانتخابات. فزادت من المشكلات الإدارية والعملية.²⁸

2- النظام الحزبي في مالي، وتأثيره على ظاهرة الانقسامات في مالي:

هنالك صلة وطيدة بين الانقسامات، والأحزاب السياسية، إذ تميل البلدان التي بها انقسام أساسي واحد (طبقيا عادة) إلى أن يكون لديها حزبان رئيسيان؛ والبلدان التي بها انقسامان أساسيان (الطبقة والدين) تميل إلى أن يكون لديها ثلاثة أحزاب (حزب يمثل الطبقة المتوسطة وديانتها الأساسية، اثنان يميلان للطبقة العاملة وقيمها الدينية أو العلمانية المختلفة). رونالد انجلهارت " Ronald Engelhart " يوضح هذه الصلة بقوله:

²⁷ - نفس المرجع، ص. 29.

²⁸ - نفس المرجع، ص. 29.

" الانقسامات السياسية هي مظهر ثابت للاستقطاب، حيث تكون فيه كل مجموعة مؤيدة لسياسات، أو أحزاب، بينما تميل أحزاب أخرى إلى تأييد سياسات وأحزاب معارضة للأولى".²⁹

آلان زوكرمان "Alan Zuckerman" هو الآخر يرى أن الانقسامات السياسية تكون على المستوى الانتخابي، بين جماعات من الناخبين، وبين أحزاب سياسية، بشكل مستمر، ولفترة طويلة، ويعكس هذا الانقسام، صور الانقسام الاقتصادي والاجتماعي الواسع.³⁰

تعتبر الأحزاب المنظمة بصورة جيدة، عناصر هامة في إدارة الانقسامات، وبناء ديمقراطية فعالة وعملية. وتواجه الديمقراطيات الجديدة العديد من التحديات في بناء نظام حزبي منظم. يعتمد الأثر السياسي لهذا التداخل إلى حد كبير، على الطريقة التي يتم بها التعبير عن التداخل الاجتماعي من خلال النظام الحزبي. فالأحزاب التي تعتمد على قواعد عرقية مثلا، تمثل تماما مصالح جماعة واحدة. وظهور هذه الأحزاب من خلال النداءات العامة في المجتمع من أجل تجهيز الناخبين، يكون له غالبا تأثيرا عكسيا على السياسات، إذ يساهم في إبراز الصراعات العرقية. سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على تأثير النظام الحزبي في مالي على الانقسامات فيها.

3- طبيعة التعددية الحزبية، وتأثيرها على ظاهرة الانقسامات في مالي:

تم إدخال نظام حزبي متعدد جديد إلى دولة مالي، بعد أن كانت تخضع لحكم حزب واحد و نظام دكتاتوري، وفي هذا الإطار تم استحداث قوانين تتلاءم مع المرحلة الجديدة، فجاء القانون الأساسي للأحزاب السياسية تحت رقم 075/PCTSP/91 وذلك بتاريخ 10/10/1991.³¹ انقسم هذا القانون إلى 13 جزءا و 61 مادة، موضحا لطريقة تكوينها، ونشاطها السياسي، كما تم تحديد المبادئ العملية وكذلك طريقة تمويل هذه الأحزاب

²⁹ - ولد الصديق ميلود، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص: 12.

³⁰ - شواردة رضا، إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،

قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 66.

³¹ - La République du Mali, Charte des parties politiques loi N° 00-045 du 07/07/2000.

السياسية عبر قانون سمي بـ "ميثاق الأحزاب السياسية". منذ تأسيس هذا الميثاق، تم تسجيل العديد من الأحزاب السياسية، الأمر الذي يعكس تنوع الجماعات والمصالح الموجودة في مالي.³² حيث وصل عدد الأحزاب السياسية في سنة 2004 إلى 94 حزباً، وبحسب موقع الوزارة المسؤولة عن الإدارة الإقليمية (<http://www.Matcl.gov.ml>) ، تم تشكيل 138 حزباً سياسياً قانونياً في 19 سبتمبر 2012. هذا الرقم يتغير باستمرار، ولكن فقط حوالي عشرين من الأحزاب السياسية، نشطة على الساحة السياسية ومنذ ذلك التاريخ حتى وقتنا الحالي، ما زالت تكون وتؤسس أحزاب جديدة.³³ هنالك ثلاثة أنواع من الأحزاب السياسية في مالي، أحزاب إيديولوجية، أحزاب برجماتية، أحزاب أشخاص:

1- الأحزاب الأيديولوجية (أحزاب البرامج): تملك هذه الأحزاب مبادئ وأيديولوجيات يعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب.

2- الأحزاب البرجماتية: برامج مثل هذه الأحزاب تتسم بالمرونة؛ بمعنى إمكانية تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف وتغير الواقع.

3- أحزاب الأشخاص: هي الأحزاب التي ترتبط بشخص أو زعيم وهو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره. هذا الانتماء لشخص الزعيم مرده إلى الطابع الكاريزمي أو القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.³⁴

للحزب السياسي في مالي حق التحالف مع أي حزب أو أحزاب أخرى في الانتخابات وإعلانه، ما دام على أساس احترام مبادئ الديمقراطية.³⁵ هذا ما يجعل التعددية الحزبية في مالي ذات طبيعة معتدلة، فكثيراً ما نرى ظاهرة التحالف الحزبي لمواجهة الخصوم، كما

³² - Ibid .

³³ - بيان عن انقلاب مالي، اجتماع البحوث لحل الأزمة ومباغطة الحركات السياسية في مالي، مركز مالي للحوار الديمقراطي بين الأحزاب (CMDID)، 31 مارس 2012، 20:00.

<http://www.nimd.org/document/>

³⁴ - مادي إبراهيم كاتني، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، المركز العربي للمعارف، القاهرة، ب س، ص. 83.

³⁵ - نفس المرجع، ص. 68.

أن تغيير الحزب السياسي، من جانب السياسيين على حساب المسؤولين المنتخبين، هي ظاهرة منتشرة بكثرة في مالي. والمفردات السياسية الأفريقية، غنية بما يكفي لوصف هذه الظاهرة، فهناك مصطلحات من قبيل: الترحال السياسي "nomadisme politique"، والتحول السياسي "transhumance politique". وفقاً لوزير الخدمة العامة المالي السابق، موديبودياكيت "Modibo DIAKITE":

" الترحيل السياسي هو حقيقة انتخاب السياسيين لمنصب سياسي تحت راية أو ألوان حزب سياسي ، ولكن في أعقاب النزاعات السياسية، أو المصالح تختار تغيير الطاعة السياسية³⁶."

إذا تمسكنا بهذا التعريف، فسوف نتجاهل جانباً آخر من مظاهر تكاثر السياسيين. يتعلق الأمر بموقف السياسيين المدعويين إلى الحكومة، الذين اختاروا بعد الخلاف بين حزبهم السياسي الأصلي، والائتلاف الحكومي، ترك حزبهم لصالح المنصب الوزاري. أدت ظاهرة الترحال السياسي هذه، إلى تفتيت غير مسبوق للتشكيلات السياسية، وتضخم في عدد الأحزاب السياسية. حيث عرفت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في مالي، خلال فترة وجودها القصيرة، انقساماً واحداً أو أكثر لأسباب مختلفة. هذه الأسباب متعددة ونادراً ما تنشأ عن دوافع أيديولوجية، أو دوافع مستدامة، على مستوى الأخلاق السياسية. فالتناقضات الداخلية تسيطر على الجهاز الحزبي، هي بشكل عام في أساس هذه الانقسامات، ووفقاً للوزير السابق دياكيت "DIAKITE"، فإن الترحال السياسي يغير الثقة بين المسؤول المنتخب وقاعدته التي تشعر بالخيانة حتى ، إذا كان المسؤول المنتخب يعتبر أن اعتباراته نبيلة. و يساهم هذا الوضع في إثارة الشعور بالعجز لدى العديد من المواطنين والميل إلى اللامبالاة الانتخابية.³⁷

لم يتم تأطير النظام التعددي المتكامل الذي اختارته مالي في عام 1992، بشكل مناسب لثني السياسيين، وخاصة المسؤولين المنتخبين، عن الهجرة والتنقل بين الأحزاب السياسية. في هذا الصدد، يؤكد دياكيت "DIAKITE" على ما يلي:

³⁶ -Ismaïla Madior FALL, La transhumance politique : modalités et impacts sur le processus électoral, essai d'explication théorique, Dakar, CODESRIA, Juillet 2000, p, 23.

³⁷ -Ibid, p,23.

"لم نحى ديمقراطيتنا كديمقراطيين ، أي أننا اتخذنا خياراً بعد سقوط الجمهورية الثانية للنظام التعددي المتكامل للتمسك بشكل أفضل للشعار: لا نريد القديم ، نريد الجديد"³⁸.

4- التعددية الحزبية المعتدلة، وتداعياتها على الانقسامات في مالي:

أتاحت التعددية الحزبية المعتدلة " **Multipartisme Tempéré** "، التي تميز الأحزاب في مالي، إلى وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب، حيث تضم كل جبهة عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية. وفي هذه الحالة يتكون ائتلاف من جبهتين كبيرتين، يعملان معا أثناء فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تكوينه. على العموم، هنالك خمسة أحزاب كبرى تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية في البلاد وهي : (ADEMA- PASJ, URD, RPM, CNID, MPR)*، ثلاثة فقط من هذه الأحزاب الخمسة منتشرة في كل أقاليم البلاد وهي: (ADEMA-PASJ, URD, RPM, CNID, MPR)، أما (MPR) منتشرين في العاصمة باماكو والمدن الكبيرة للمحافظات. أما باقي الأحزاب السياسية لا وجود لها أحيانا إلا بتمثيل رئيس الحزب في البرلمان، أو في البرلمان الإقليمي. الملاحظ أن في الانتخابات التي أجرتها مالي في الفترة الممتدة بين (1997-2013)، تم قيام العديد من الائتلافات والتحالفات بين الأحزاب السياسية.³⁹

طبيعة التعددية الحزبية المعتدلة في مالي، عززت من ظاهرة الانقسامات في مالي، حيث أدت إلى زعزعة التجانس المجتمعي، والسبب ناتج عن عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة، واضطراره للتحالف مع الأحزاب الأخرى المختلفة، وما يصاحب ذلك من توزيع للمسؤوليات، وعدم استقرار وزاري نتيجة اختلاف مصالح كل حزب، وسعيه لتحقيقها على حساب الأحزاب الأخرى، أو على حساب الصالح العام. الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف

³⁸ -Ibid, p.24.

³⁹ -Des Partis Politiques au Mali, Comité de Pilotage du Partenariat pour le Renforcement des Capacités . Répertoire des Partis Politiques au Mali, PPRCPPM-IMD, Bamako, Mali, Juillet 2004, P. P. 8, 9.

التآلف الحزبي وتعرضه للاهتزاز؛ حيث تميل الأحزاب في هذا النظام لأن تصبح أحزاباً جامدة؛ بمعنى خضوع النائب لحزبه وتبعيته له تبعية كاملة، وليس لاقتناعه الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى نقل البرلمان إلى اللجان العليا للأحزاب، وهي هيئات غير مسؤولة، يتم عملها بسرية غير متاحة للجمهور، هذا الخضوع التام يمتد إلى الوزراء أنفسهم. فإذا استلم أحدهم الحكم التزم بتنفيذ إدارة حزبه، وسارع إلى شغل المناصب الرئيسية في وزاراته من أنصار هذا الحزب، وبالتالي حدوث نزاعات بين الأحزاب على الوزارات الرئيسية، وينجم عن ذلك في غالب الأحيان تعطيل تشكيل الوزارات لفترات طويلة.

كما أن التعددية الحزبية المعتدلة في مالي، تحول دون نشوء كتل برلمانية قوية، فتساهم في الشذمة وزيادة الانقسامات، وعدم استقرار المؤسسات الدستورية. فالحكومة في هذا النوع من التعددية، تكون حكومة ائتلافية، ناجمة عن تحالف بين أحزاب عدة. لكن هذا التحالف الحكومي يكون معرض للتفكك تحت تأثير أي أزمة سياسية. كما أنه يصعب التصويت على القوانين في المجلس التشريعي، وعدم تطبيق سياسات فاعلة، كما أن اتخاذ القرارات السريعة والمتماسكة يمكن أن يعرقل بالوزارات الائتلافية وحكومات الوحدة الوطنية.

5- طريقة توزيع المقاعد على مستوى الدائرة الانتخابية، وأثر ذلك على الأحزاب السياسية في مالي:

ظاهرة نموذجية تحدث في الديمقراطيات الجديدة، بعد فترة طويلة من الحكم الاستبدادي، هي الظهور المفاجئ لعدد كبير من الأحزاب الصغيرة، ذات عدد الناخبين المحدود. كما هو متوقع، أدت صيغة الأغلبية المكونة من جولتين، إلى توزيع نسبي ضعيف للمقاعد فيما يتعلق بالأصوات، ونظام معتدل متعدد الأحزاب في الانتخابات (يتم توزيع الغالبية العظمى من الأصوات على ثلاثة اتجاهات رئيسية).⁴⁰

بالنسبة لتوزيع المقاعد على مستوى الدائرة الانتخابية، تقدم الأحزاب السياسية قوائم تضم عددًا من المرشحين يعادل عدد المقاعد المتاحة. حين يتم قبول المرشحين المستقلين. يدلي الناخبون بأصواتهم في بطاقات اقتراع قاطعة، مما يسمح لهم بالتصويت إما لمرشح

⁴⁰ - Ibid, p.9

مستقل أو لقائمة حزبية. في هذه المعاملة الخاصة، والتفاضلية بأغلبية مطلقة، إذا لم يحصل مرشح مستقل، أو قائمة حزبية على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، يظل المرشحان اللذان فازا في الجولة الأولى فقط في الترشح في الجولة الثانية، حيث سيحصل أحدهما بالتالي على الأغلبية المطلقة. في الدوائر متعددة الأعضاء، يشارك الحزبان اللذان صعدا على القمة بعد الاقتراع الأول في الجولة الثانية، وحصل الحزب على أغلبية الأصوات وفاز بجميع مقاعد الدائرة. تتبع الانتخابات الرئاسية عملية مماثلة. في الانتخابات البلدية، يتم استخدام التمثيل النسبي باستخدام طريقة الباقي الأكبر "La Méthode des plus grands restes".⁴¹ هذه الطريقة ساهمت في تشجيع مختلف الاتجاهات السياسية، وسمحت بالحصول على تمثيل صادق عن الرأي العام .

الأقليات السياسية مثلها مثل الأغلبية تجد مكاناً لها في البرلمان. وإذا كان هذا النظام يسمح بتواجد الأقليات ويعبر بصدق عن الرأي العام، فإن هذا لا يعني بالضرورة عدالته ومثاليته، فالنموذج المعتمد في مالي ورغم إيجابياته المختلفة، فهو يضخم تمثيل الأحزاب الكبيرة ولو بصورة نسبية لأنها – الأحزاب الكبيرة – تستفيد من أصوات الأحزاب التي لا تستوفي النسبة المطلوبة والتي لا تدخل في حساب المعامل الانتخابي. كما أن تتبع نتائج الانتخابات في مالي تؤكد استفادة الأحزاب الكبيرة ذات التواجد الوطني، من أصوات الأحزاب الصغيرة التي لا تدخل في عملية توزيع المقاعد. هذه الطريقة تبين بوضوح عدم عدالة الطريقة المستعملة في توزيع المقاعد، والتي تمنح الأولوية للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة .

فاختيار هذا الأسلوب يعد اختياراً سياسياً الهدف من ورائه هو جعل الحزب الحاكم في وضع ممتاز بالنسبة لبقية الأحزاب الناشئة وغير المستعدة لدخول المعركة الانتخابية. فالمؤكد أن اعتماد المشرع المالي لهذه الطريقة، كان على حساب الأحزاب الصغيرة والقوائم الحرة التي تتضرر كثيراً منها، حيث اشترط 7% من الأصوات المعبر

⁴¹ -Andrew Reynolds et Ben Reilly ,La Conception des Systèmes Electoraux « Un manuel de International IDEA , International IDEA , Strasbourg ,p.46 : <http://www.eods.eu/library/IDEA.Electoral%20Systems%20Design%20FR.pdf>

عنها للتمثيل في المجالس المحلية، هو إقصاء مباشر لها. كما أن إلغاء أصوات الأحزاب التي لم تحصل على النسبة المطلوبة تستفيد منه الأحزاب الكبيرة بالدرجة الأولى.⁴² نتبين من خلال ما سبق، أن بعد إقرار التعددية الحزبية، أصبح المشهد السياسي في مالي مفكك ومتشظي، فتعرض المواطنون للعديد من الأحزاب الجديدة، والأفكار والوجوه التي تتنافس في الحصول على تأييدهم. ودون وجود أرضية معدة بصورة مسبقة، أدى إلى دفع الشخصيات المشهورة والأحزاب السياسية التي تمتلك القدرات إلى القمة. على حساب أحزاب سياسية مستديمة.

كما أن الأحزاب السياسية التي تظهر في مجتمع تكثر فيه الانقسامات، تميل إلى أن تكون منظمة حول جماعات مقسمة ومحددة. فالتحدي الذي واجه بلد مثل مالي، في تحقيق تنمية سياسية مستديمة تمثيلية وشاملة، هو التأكد أن هذه الأحزاب تتعاون مع أحزاب أخرى من أجل مصلحة البلاد، وأن الأحزاب التي تمثل الجماعات العرقية المتنوعة، أو تمثل مجالا واسعا من اهتمامات الجمهور، لديها كل الفرص من أجل النجاح، فغالبا ما يتم إذكاء الولاءات الطائفية في كثير من الدول التي تعاني من انقسامات، واستعمال الورقة الاثنية لتحريك الناخبين من طرف السياسيين، من أجل الحصول على مكاسب انتخابية أكبر من تلك التي تحصل عليها القوى المعتدلة، مما يسهل على القوى المتطرفة سياسيا الوصول إلى السلطة. ونتيجة لذلك تفشل الديمقراطية.

إضافة لذلك، هناك محاولات لظهور قوى سياسية جديدة وهامة، تمثل تاريخيا المجموعات المضطهدة، وتعمل من اجل إزالة هذا الاضطهاد التاريخي، وسوء المعاملة. ويمثل التحدي هنا في تحقيق تنمية سياسية في المجتمعات التي وجد فيها العداء لفترة طويلة، وبصورة عميقة، بالقدرة على تطوير نظام حزبي يسمح بتمثيل جميع الأقليات ومصالحها.

ثالثا: الهندسة الانتخابية كآلية لإدارة الانقسامات في جمهورية مالي:

تطرت أدبيات كثيرة، إلى دور نظم الانتخابات في تعزيز الديمقراطية، في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات، والتي لم تستكمل مراحل الاندماج الاجتماعي والسياسي، إذ تعتبر الانتخابات إحدى الآليات المساهمة في تحقيق الديمقراطية، كما

⁴² -Ibid, p.46

تعتبر أكثر الأدوات التي تساهم في انسجام المجتمع المتعدد، أو المنقسم. من خلال اختيار طريقة الانتخابات الملائمة، التي تستطيع أن تعكس القوة السياسية للأحزاب، والتيارات السياسية في المجتمع. وبناء على ذلك، فإن العامل الأساسي الذي ينبغي أن يفرق بين النظام الانتخابي الملائم، وغيره في لحظة تاريخية سياسية معينة هو قدرته على تحقيق- مبدأ التمثيل "Représentation" السياسي والاجتماعي الحقيقي. فحسب ريلي "Reilly": "أن الهندسة الانتخابية المناسبة تستطيع إدارة الانقسامات في المجتمعات إلى درجة تحقيق الاستقرار".⁴³

في دراسة مهمة قامت نوريس "Norris" بفحص العلاقة بين شكل النظام الانتخابي، والنظام الحزبي وتمثيل الأقليات (القومية واللغوية)، والعلاقة بين الناخبين، والمنتخبين. ووصلت إلى نتيجة مفادها أن الهندسة الانتخابية الملائمة للسياقين السياسي والاجتماعي، قادرة على أن تساهم في تجاوز الكثير من المشكلات الاجتماعية، والصراعات الاثنية، وأن تأثر في السلوك السياسي للأحزاب والمواطنين، وتضمن التمثيل الحقيقي للشرائح الاجتماعية المختلفة.⁴⁴ في هذا العنصر سيتم التطرق الأنظمة الانتخابية المناسبة لإدارة المجتمعات المنقسمة بهدف الوقوف على مميزاتها والجدل حولهما، لما يشكلاه إطارا لتحليل الحالة الدراسية في البحث.

1. اقتراحات حول إصلاح النظام الانتخابي في مالي:

تعتبر الأنظمة الانتخابية إحدى أهم المؤسسات السياسية تأثيرا، وأهم القرارات المؤسسية أثرا. ولها أهمية حاسمة في القضايا الأوسع من الحكم. لهذا ركزت العديد من الأدبيات السياسية على طرق مختلفة لتصنيف النظم الانتخابية، منها من يركز على طريقة طرح المترشحين هل هي فردية، أم من خلال القائمة؟ وهناك من يركز على التقسيم إلى مناطق انتخابية (منطقة انتخابية واحدة، أم مناطق انتخابية عديدة؟)، وهناك من يهتم بطريقة توزيع المقاعد (الطريقة الأغلبية أو الطريقة النسبية).

⁴³-Benjamin Reilly and Andrew Reynolds, Electoral Systems and Conflict in Divided Societies, Papers on International Conflict Resolution, No. 2, Washington, DC: National Academy Press, 1999, P.213.

⁴⁴ -Pippa Norris, **Op.Cit**, P, 258-259.

أ- تطبيق نظام التمثيل النسبي: ينطوي النظام الانتخابي على ثلاثة أشكال رئيسية: هي الأكثرية والتمثيل النسبي، والتمثيل شبه النسبي (النظم الوسيطة). وتعد النظم الانتخابية القائمة على " التمثيل النسبي " الأنسب للمجتمعات التي تعاني من انقسامات، فهي توفر تمثيلا مضمونا لمختلف الأقليات. وتكمن قيمة التمثيل النسبي في التعامل مع كل الجماعات - الإثنية والقومية والدينية-، بطريقة تضمن المساواة التامة والعدالة، عبر شروط معينة وهي كالتالي:

- درجة تمثيل نسبي عالية، لكن ليست كاملة بالضرورة.
- مثل الدوائر المتعددة العضوية في المناطق المتوسطة الحجم من قبل عدد من الأعضاء تفاديا لإيجاد هوة شاسعة بين الناخبين وممثلهم.
- تقديم الأحزاب لقوائم بمرشحها.
- تقديم قوائم مغلقة، أو شبه مغلقة يقوم الناخبون من خلالها، باختيار الأحزاب بدلا عن المرشحين الأفراد ضمن القائمة، إذ يمكن لعملية التمثيل النسبي، ذات القوائم المغلقة أن تشجع على تشكيل أحزاب سياسية قوية ومتماسكة، والحفاظ عليها.⁴⁵

مبدئيا، تسعى جميع نظم التمثيل النسبي إلى ترجمة نصيب الحزب من الأصوات، على المستوى الوطني إلى نسب مماثلة من المقاعد البرلمانية، إذ تضم قائمة التمثيل النسبي، قائمة المرشحين التي يقدمها كل حزب إلى الناخبين الذي يدلون بأصواتهم للحزب، وتحصل الأحزاب على مقاعد تناسبية مع حصتها الكلية من التصويت القومي. ويتم انتقاء المرشحين الفائزين من خلال القوائم بناء على ترتيب مواقعهم فيها. في حين يتم توزيع المقاعد عبر دوائر متعددة العضوية على أساس المناطق، في البلدان مثل: ألمانيا، وناميبيا، وهولندا، والدانمرك، وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا، نجد أن التصويت القومي الكلي هو الذي يحدد توزيع المقاعد البرلمانية.⁴⁶

⁴⁵ -Benjamin Reilly, **Op.Cit**, P. 17.

⁴⁶ -Ibid, P.17.

من أهم مميزات هذه النظم، أنها تترجم الأصوات بأمانة إلى مقاعد يتم الفوز بها، وتبعد عن النتائج غير المستقرة وغير العادلة التي تنجم عن نظم الأكثرية، كما أنها تعمل على تيسير وجود هيئة تشريعية أكثر تمثيلاً. وتؤدي كذلك إلى تسهيل وصول أحزاب الأقلية إلى التمثيل، وتشجع الأحزاب على تقديم قوائم من المرشحين تتميز بالشمولية والتنوع الاجتماعي؛ حيث تتيح إمكانات أكبر لانتخاب ممثلي الأقليات، والمجموعات الثقافية المختلفة، ومثال ذلك نجده في " جنوب إفريقيا "، حيث ضمت الجمعية الوطنية، التي جرى انتخابها عام 1994، 52 في المائة من السود (11 في المائة من أصول الزولو، والباقي من أصول زوسو، وسوتهو، وفيندا، وتسوانا، وبيدي، وسوازي، وشانجان، ونديبيلي)، و 2 في المائة من البيض (الثلث من الإنجليز والثلثان من الأفارقة)، و 7 في المائة من الملونين، و 8 في المائة من الهنود. مثال آخر عن التنوع نجده في برلمان "دولة ناميبيا"، حيث يشتمل على ممثلين من أوفامبو، ودامارا، وهيريرو، وناما، وباستر، فضلاً عن مجتمعات البيض (المتحدثون بالإنجليزية والألمانية).⁴⁷

بالنسبة لتوزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية، لا بد من تقليص الفجوة بين حصة التصويت الوطني التي يحصل عليها الحزب، وحصته من المقاعد في البرلمان؛ إذا حصل حزب كبير على 40٪ من الأصوات، فينبغي أن يحصل على ما يقرب من 40٪ من المقاعد، في حين أن الحزب الصغير، الذي يحصل على 10٪ من الأصوات، يجب أن يحصل على 10٪ من مقاعد البرلمان. غالباً ما يُعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق التناسب هي استخدام القوائم الحزبية، وهي طريقة تقدم الأحزاب السياسية من خلالها، قوائم المرشحين للناخبين على أساس وطني أو إقليمي، ومع ذلك، يتم الحصول على التناسب أيضاً عندما يعوض المكون النسبي، عن عدم التناسب في النتائج من الدائرة الانتخابية ذات الأغلبية. يمكن أن يفعل نفس الشيء مع الاقتراع التفضيلي: التصويت الفردي القابل للتحويل، والذي يسمح للناخبين بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء، هو نظام نسبي معروف آخر (الاقتراع الفردي القابل للتحويل).⁴⁸

⁴⁷ - آرليند لامبارت، مشكلات التمثيل السياسي في المجتمعات المنقسمة، مجلة أوراق ديمقراطية - الحكومات

التمثيلية واليات الانتخابية، العدد 4، 2005، ص. 14.

⁴⁸ - Benjamin Reilly, op.Cit, P. 120.

على سبيل المثال، في نظام التمثيل النسبي، يمكن أن يكون للمعادلة المستخدمة في حساب توزيع المقاعد بعد فرز الأصوات تأثير هامشي على نتائج الانتخابات. يمكن استخدام طريقة "أعلى متوسط" أو "أعلى نسبة متبقية" (تخصيص المقاعد على أساس الأصوات).

ومع ذلك، من منظور النتائج الإجمالية لنظام التمثيل النسبي، فمن الأهمية بمكان مراعاة عاملين: التمثيل داخل الدوائر الانتخابية، والعتبة المحددة للتمثيل. فكلما زاد عدد الممثلين في الدائرة الانتخابية، وانخفضت عتبة التمثيل الخاصة بها. كلما كان النظام الانتخابي أكثر تناسبية، وزاد احتمال انتخاب أحزاب الأقلية الصغيرة. الخيارات الهامة الأخرى ضرورية؛ مثل تحديد حدود الدوائر الانتخابية؛ الطريقة التي تشكل بها الأحزاب قوائم أبنائها (القوائم الممنوعة والمرنة وغير المحظورة)؛ مدى تعقيد بطاقة الاقتراع (على سبيل المثال، نطاق الخيارات المتاحة للناخب - بين الأحزاب أو بين المرشحين والأحزاب؛ الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية "لتجميع الأصوات"؛ والهامش المسموح به للاتفاقيات بين الأطراف، على النحو الذي تسمح به الأنظمة التي تستخدم المطابقة.⁴⁹

تمتاز نظم التمثيل النسبي بشكل أساسي، بكونها تعمل على تفادي النتائج غير المرغوب فيها لنظم التعددية/الأغلبية، مما يجعلها صالحة لإفراز هيئات تشريعية تمثيلية بشكل أفضل. ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة، وخاصة تلك التي تواجه انقسامات اجتماعية حادة، قد تصبح مسألة إشراك كافة المجموعات، والمكونات الاجتماعية شرطاً مفصلياً لا غنى عنه. إذ أن الفشل في توفير الفرصة الحقيقية لكافة الأقليات، بالإضافة للأكثرية، للمشاركة في صنع القرار وتطوير النظام السياسي، من شأنه أن يفضي إلى نتائج كارثية.

وتعمل هذه النظم على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل دقيق، متفادية بذلك بعض النتائج المترتبة على نظم التعددية/الأغلبية، الأكثر مدعاة للقلق والأقل عدالة. حيث تعمل هذه النظم على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق

⁴⁹ - Ibid, p.120.

نسبتها من أصوات الناخبين، في الوقت الذي تسمح للأحزاب الصغيرة، الوصول إلى البرلمان من خلال الحصول على أعداد محدودة من أصوات الناخبين.⁵⁰ تحفز نظم التمثيل النسبي على قيام الأحزاب السياسية، أو تشكيل التجمعات الانتخابية من قبل المرشحين المتقاربين فكرياً، لتقديم قوائم من المرشحين للانتخاب. ومن شأن ذلك الإسهام في إيضاح السياسات والاختلافات الأيديولوجية، والقيادية القائمة ضمن مجتمع ما، خاصةً عندما يفتقد ذلك المجتمع لأحزاب سياسية قوية ومتماسكة.

كما تساعد نظم التمثيل النسبي أحزاب الأقليات في الحصول على تمثيل لها. فعدا تلك الحالات التي ترتفع فيها نسبة الحسم إلى مستويات غير مقبولة، أو يصغر فيها حجم الدوائر الانتخابية بشكل غير معتاد، يصبح بإمكان أي حزب يحصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين الحصول على تمثيل له في البرلمان. وهذا ما يحقق مبدأ التعددية والذي يمكن اعتباره أساسياً في استقرار المجتمعات المنقسمة، بالإضافة إلى فوائده المثبتة والمتعلقة بعملية اتخاذ القرارات في الديمقراطيات الراسخة.⁵¹

ب- تعزيز من أدوار اللجان المختصة بإدارة الانتخابات في مالي:

غالبًا ما كانت المسألة الانتخابية، حاضرة في جدول الأعمال البرلمانية في مالي منذ عام 1991. بدأت هذه الديناميكية بالمرسوم رقم 074-91 CTSP - P الصادر في 10 أكتوبر 1991، الذي نظم الاستفتاء والانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية لعام 1992، واستمر حتى القانون رقم 085-2011 في 30 ديسمبر 2011، تم إجراء التعديل الأخير على قانون الانتخابات، من قبل سلطات المرحلة الانتقالية في 21 ماي 2013 (قانون 2013-017). وتعلقت التعديلات المختلفة، بتوزيع الناخبين بين مراكز الاقتراع، والهياكل المشاركة في التنظيم الفعلي للاقتراع، وتصويت اللاجئين، واستخدام الملف البيومتري ورقم التعريف الوطني (NINA) لكل ناخب. كما تم إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية المستقلة (CENI)، حيث انتقلت من مرحلة الهيكل المسؤول عن التنظيم المادي

⁵⁰ -Ibid, p.121.

⁵¹ -Ibid, p.121.

والإشراف على عمليات التصويت إلى المرحلة الحالية لهيكل للإشراف على العمليات الانتخابية ومراقبتها.⁵²

كما تم تغذية المناقشات حول الانتخابات والتي تدور بشكل خاص حول تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة، وتعدد الهيئات المشاركة في تنظيم الانتخابات، واختيار السجل الانتخابي (ملف التعداد الإداري ذي الطابع الانتخابي (العرق)، أو الملف البيومتري، الذي يجب أن يؤخذ من التعداد الإداري لأغراض الأحوال المدنية، التصويت بالوكالة، التصويت بالشهادة، نسبة المشاركة المنخفضة.⁵³ بالإضافة إلى تشكيل لجنة دعم الإصلاح المؤسسي (CARI) بهدف إجراء إصلاحات مؤسسية. وقد كلفت هذه اللجنة بقيادة النقاشات والمشاورات الجهوية والوطنية، مما أدى إلى إعادة قراءة بعض النصوص: الدستور، وميثاق الحزب، والنظام الأساسي للمعارضة، وكذلك قانون الانتخابات. إلا أن هذه العملية توقفت؛ بسبب الانقلاب العسكري في مارس 2012.⁵⁴

غالبًا ما تدار الانتخابات في مالي من قبل؛ الوزارة المسؤولة عن الإدارة الإقليمية، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) والمندوبية العامة للانتخابات (DGE)، بحيث يلعب كل من هؤلاء الممثلين دورًا محددًا، وهي كالاتي:

1- اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) : تم إدخال اللجنة في قانون مالي إيجابي بموجب القانون الانتخابي رقم AN-RM 008-97 / الصادر في 14 جانفي 1997. وقد تم إنشاؤها في سياق كان فيه توتر كبير بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. كانت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة كما تأسست بموجب قانون عام 1997، هي الوحيدة التي نظمت الاقتراع الانتخابي، وتولت العمليات المتعلقة بإعداد القوائم الانتخابية وإعلان النتائج المؤقتة أثناء المرور عبر التنظيم الفني والمادي. التصويت وكذلك الرقابة والإشراف. القانون رقم AN- RM 007-02 / المؤرخ في 12 فيفري 2002 والقانون المعدل له القانون رقم AN-RM 012-04 / الصادر في 30 جانفي 2004، مبتكر مقارنة بالقوانين

⁵²- Le système electoral, Mali, College of Liberal Arts and Sciences, 20/10/2017: <https://tsep.africa.ufl.edu/systeme-electoral/mali-2/?lang=fr>

⁵³- Ibid.

⁵⁴- Ibid.

الانتخابية السابقة بشأن النقاط عديدة؛ مثل السلطات المسؤولة عن الانتخابات. بموجب القانون رقم 085-2011 الصادر في 30 ديسمبر 2011، فإن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENI) مسؤولة عن الإشراف والمراقبة على الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والبلدية العامة وعمليات الاستفتاء. بالإضافة إلى التمثيل الوطني، كما أن للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة فروعاً على مستوى مقاطعة باماكو، والدائرة، والبلدية، والسفارة أو القنصلية.⁵⁵

2- المندوبية العامة للانتخابات:(DGE) تم إدخال DGE في النظام التنظيمي للانتخابات بموجب القانون رقم 02 - 007 / AN - RM الصادر في 12 فيفري 2002. إن حكومة مالي مسؤولة عن تطوير وإدارة السجل الانتخابي، وإعداد وطباعة بطاقات الناخبين وأخيراً إدارة التمويل العام للأحزاب السياسية. يمكنه للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) المساعدة ، بناءً على طلب المندوبية.⁵⁶

3-الوزارة المكلفة بالإدارة الإقليمية: وهي مسؤولة عن الإعداد الفني والتنظيم المادي للاستفتاء والانتخابات ، أي وضع الإجراءات والأفعال المتعلقة بالعمليات الانتخابية والاستفتاءات، ومركزية وإعلان النتائج المؤقتة للاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإحالة محاضر الاستفتاء، والمشاورات التشريعية والرئاسية إلى المحكمة الدستورية، ومركزية وحفظ محاضر المشاورات البلدية الانتخابية.⁵⁷

⁵⁵ - Ibid.

⁵⁶ -Ibid.

⁵⁷ -Ibid.

* تتألف اللجنة الوطنية للانتخابات الرئاسية الوطنية من 15 عضواً: 10 أعضاء تعينهم الأحزاب السياسية ذات الأغلبية وأحزاب المعارضة على أساس التوزيع العادل؛ عضو واحد تعينه الطوائف الدينية؛ 1 من مجلس نقابة المحامين؛ عضو واحد في نقابة القضاة المستقلة؛ 1 من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان؛ 1 من تنسيق الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية (CAFO). تنتهي ولاية اللجنة الانتخابية بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات العامة المتعاقبة أو الاستفتاء. بموجب المادة 24 من قانون الانتخابات، تزود الدولة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بالموارد المادية والبشرية اللازمة لإنجاز مهمتها. تتحمل الدولة تكاليف تشغيلها وتخضع للدخول في ميزانية الدولة.

على الرغم من أن نصوص قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب السياسية، خضعت لتعديلات كثيرة في جمهورية مالي، إلا أنه، لا بد أن يركز النقاش حول إدارة الانتخابات في مالي، وتطبيق الهندسة الانتخابية، على عدد الهياكل المعنية، وصلاحيات كل منها، حيث غالبًا ما يكون هناك ارتباك حول صلاحيات كل منهما، التي تؤثر على جودة الانتخابات.

ج- تعديل النظام المتبع في تمثيل الأقليات:

غالبًا ما تثير مسألة المساواة بين الجنسين، في المناصب الانتخابية والترشيح، وكذلك التمثيل الأنسب للأقليات في مالي. حفيظة بعض منظمات المجتمع المدني التي تريد مطالبة الأحزاب السياسية، والسلطات الانتقالية، باحترام أحكام الدستور المتعلقة بالمساواة بين جميع المواطنين. على الرغم من إجراءات المناصرة التي اتخذتها شبكة الضغط (RPL)، لم يتم إدراج أي بند لصالح المساواة في القانون الانتخابي الجديد (RLP).

أدت هذه الصعوبات بالمعارضة إلى المطالبة بالإصلاح الانتخابي، وبعد مفاوضات، كانت ثلاث نقاط موضوع اتفاق: استخدام التمثيل النسبي لمقابلة بعض مقاعد في الجمعية الوطنية؛ ثم زيادة عدد المقاعد في الجمعية الوطنية من 116 إلى 147 مقعدًا، أو 27٪، وذلك بفضل تقليص عدد الدوائر الفردية لصالح الدوائر متعددة الأعضاء، الأمر الذي ينبغي أن يمنح، من الناحية النظرية على الأقل، ميزة معينة انتخابات أحزاب المعارضة؛ وأخيرًا، إنشاء لجنة انتخابية ذات تمثيل واسع. ومع ذلك، فإن هذه اللجنة التي تم إنشاؤها على عجل لم تكن مستعدة للتعامل مع مهمة معقدة مثل إدارة هذه الانتخابات، على المستوى اللوجستي والإداري.⁵⁸ ثم إن إصلاحات العملية الانتخابية في مالي لم تكن محددة سلفًا، بل نتجت عن مفاوضات لم يتم قياس نتائجها السياسية دائمًا. ويبقى أن نرى إلى أي مدى سيكون للإصلاحات الانتخابية في مالي التأثير المطلوب عند تنفيذها.

تتعدد السبل الرامية لتحسين مستويات تمثيل الأقليات، حيث تعمل النظم الانتخابية التي تستند إلى دوائر انتخابية ذات أحجام أكبر (أي التي تنتخب أعداد أكبر من الممثلين عن كل منها)، على تحفيز الأحزاب السياسية لترشيح مزيد من المنتمين للأقليات على قوائمها، حيث أن التوازن الأكبر في تركيبة تلك القوائم، بحيث تشمل

⁵⁸ - Ibid.

مرشحين من الأقليات، من شأنه أن يزيد من حظوظ تلك الأحزاب، بالفوز بعدد أكبر من المقاعد التمثيلية .

كما أن اعتماد نسبة ضئيلة للحسم، أو غيابها بالكامل ضمن نظم الانتخاب النسبية، من شأنه أن يسهم في تمكين الأقليات والمجموعات غير الممثلة من الحصول على تمثيل لها. وعادةً ما يتم حجز عدد من المقاعد، خاصةً في ظل استخدام إحدى نظم التعددية/الأغلبية الانتخابية، لتمثيل الأقليات والمجتمعات المحلية.⁵⁹

ويمكن تحقيق هذا الهدف، من خلال حجز عدد من المقاعد لضمان تمثيل الأقليات في البرلمان. ويتم حجز المقاعد لمجموعات معرفة ومحددة من الأقليات العرقية، أو الدينية في بلدان تتنوع تركيبها الاجتماعية، كالتوارق في مالي. يتم انتخاب الممثلين عن تلك الأقليات عادة بنفس الطريقة التي يتم فيها انتخاب باقي الممثلين، إلا أن انتخابهم ينحصر أحياناً بالناخبين التابعين لتلك الأقليات المنصوص عليها في القانون. وذلك يتطلب بطبيعة الحال إعداد سجل خاص للناخبين من تلك الأقليات.

بينما يتفق الكثيرون على الفائدة من ضمان تمثيل المجموعات الصغيرة والأقليات، إلا أن آخرون يرون أنه من الأفضل العمل على انتهاج سياسات تفضي إلى إفراز هيئات تشريعية تمثيلية دون المزيد من المعالجات والشروط القانونية، حيث أن الكوتا قد تؤدي إلى امتعاض الأكثرية والإضرار بجهود بناء الثقة والتعايش بين مختلف المجموعات الثقافية والاجتماعية.⁶⁰

يمكن اللجوء إلى طريقة أخرى، بدلا من حجز عدد من المقاعد، تتمثل في زيادة عدد ممثلي المقاطعات الأولية أو المحافظات، الأمر الذي قد يسهم في رفع مستويات تمثيل المجموعات المتمركزة جغرافياً في مناطق محددة. ففي المملكة المتحدة البريطانية تحصل مقاطعات أسكوتلندا وويلز على عدد من الممثلين في مجلس العموم يفوق العدد الذي يمكنهم الحصول عليه، في حال اعتماد مبدأ الحجم السكاني لكل مقاطعة لتوزيع المقاعد. وكذلك الأمر بالنسبة للمقاطعات الجبلية في النيبال.

⁵⁹ - أندرو رينولدز، بن ريلي أندرو، إيليس، أشكال النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، 2005، ص.157.

⁶⁰ - نفس المرجع، ص.157.

ويوفر نظام ما يعرف المستخدم حالياً في موريشيوس إمكانية أخرى لتحقيق ذلك، حيث يمنح الخاسرون "بالخاسر الأفضل" الحاصلون على أعلى الأصوات (دائماً من بين المرشحين الخاسرين) والتابعون لأقليات عرقية محددة، يمنحون مقاعد في البرلمان وذلك للعمل على إيجاد توازن في تمثيل مختلف المجموعات العرقية في البلد.⁶¹ كما ويمكن تعديل حدود الدوائر الانتخابية لضمان تمثيل الأقليات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كان يسمح قانون الحقوق الانتخابية للحكومة بترسيم حدود الدوائر الانتخابية بكافة الأشكال الملتوية وغير المتناسقة، وذلك بهدف إيجاد دوائر انتخابية تتمتع فيها بعض المجموعات العرقية بالأغلبية، مثل السود، أو اللاتينيين أو الآسيويين الأمريكيين، وهو ما يمكن اعتباره على أنه تلاعب إيجابي في حدود الدوائر. وعلى العموم، قلما تخلو أية إجراءات تهدف إلى حماية حقوق الأقليات في التمثيل من الجدل، يبقى فقط على مالي، اختيار ما يناسب خصوصياتها، وليس فقط استيراد هذه الطرق.⁶²

بالنسبة لتمثيل المجتمعات المحلية، قامت بعض المجتمعات المنقسمة عرقياً، باستغلال مفهوم المقاعد المحجوزة إلى أبعد حد ممكن. وذلك ليس فيما يتعلق بتوزيع المقاعد على أساس التوزيع العرقي للمجتمع فحسب، بل أن مجمل النظام التمثيلي في الهيئة التشريعية، يستند كذلك إلى اعتبارات عرقية، حيث يفرض ذلك إلى وجود سجل انتخابي خاص بكل مجموعة أو فئة، وتنتخب كل من هذه المجموعات ممثلها بشكل منفصل (أي أنها لا تقتصر لممثلي المجموعات الأخرى). وهذا ما يمكن أن تطبقه مالي.

2. تعديل قانون الأحزاب السياسية، ودوره في إدارة الانقسامات في مالي:

تعد الأحزاب المنظمة بصورة جيدة، عناصر هامة في إدارة الانقسامات الناشئة، وتواجه الديمقراطيات الجديدة، العديد من التحديات في بناء نظام حزبي منظم. ومن هذه التحديات التداخل العرقي العميق، يعتمد الأثر السياسي لهذا التداخل إلى حد كبير، على الطريقة التي يتم بها التعبير عن التداخل الاجتماعي، من خلال النظام

⁶¹ - نفس المرجع، ص.158.

⁶² - نفس المرجع، ص.159.

الحزبي. وان الأحزاب التي تعتمد على قواعد عرقية مثلا، تمثل تماما مصالح جماعة واحدة. وان ظهور هذه الأحزاب من خلال النداءات العامة في المجتمع من أجل تجهيز الناخبين، يكون له غالبا تأثيرا طرديا على السياسات، مبرزا الانقسامات العرقية.⁶³ في الواقع، كان هناك تفسيران للمادة 5 من قانون الانتخابات، والتي بموجبها يتم تعيين ممثلي الأحزاب السياسية، على أساس التوزيع العادل بين أحزاب المعارضة والأغلبية. تفسير المعارضة هو التوزيع المتساوي لممثلي الأحزاب السياسية في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أي 5 أعضاء معينين من قبل المعارضة و5 من قبل الأغلبية. أما بالنسبة للأغلبية الرئاسية، فهي تؤكد أن التوزيع العادل يجب أن يكون متناسبا مع الوزن السياسي للأحزاب، أي عدد النواب والمستشارين لدى الأحزاب.⁶⁴

تحتاج الأحزاب التكتلية في بلد مثل مالي، إلى التوجه إلى دعم أوسع، حيث يكون لها أثر مركزي أكبر، ويكون باستطاعتها تجميع العديد من المصالح، ولا تركز على المطالب الخاصة بفئة عرقية واحدة. فبناء الأنظمة الحزبية المتجانسة، في المجتمعات التي عانت من فترة صراع طويلة، يعد أمرا صعبا بصورة خاصة، لان الأحزاب تتجمع في الغالب حول نفس الجماعات التي أدت إلى اندلاع الصراع الأصلي. ويؤدي هذا إلى وجود نظام حزبي استقطابي، واستمرار الصراع القديم في إطار العملية الديمقراطية الجديدة.⁶⁵ فلا بد من زيادة الوعي بالمشاكل التي يولدها مثل هذا الاستقطاب، الذي يؤدي إلى اختلال النظام الحزبي. حيث تنتظم الأحزاب السياسية حول شخصيات، أو مصالح سياسية ضيقه، وولاءات قبلية، أو عرقية.

من ناحية مثالية، إن عددا محدودا من الأحزاب التكتلية يمكن أن يكون قادرا على ترجمة ما يفضلها الجمهور في سياسة حكومية متجانسة. ولا شك في أن هذا هو أفضل نموذج لنظام الحزب. وركزت العديد من الدراسات المقارنة على فوائد مثل هذا

⁶³ - فرانشيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، 2005، ص. 19-20.

⁶⁴ - Mali : un scrutin majoritaire à deux tours en Afrique, 20/10/2017 : https://aceproject.org/main/francais/es/esy_ml.htm

⁶⁵ - فرانشيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، وآخرون، مرجع سابق، ص. 21.

النظام الحزبي، في الديمقراطيات الجديدة. فقد وجد هيجارد "Haggard" وكوفمان "Kaufman" مثلاً، أن نظام الحزبين أو الائتلاف المستقر القائم على أساس يسار/ ويمين، هو من أفضل الترتيبات لاستمرار الديمقراطية. وقد استنتجت دراسة دياموند لينز "Diamond Linz" ولبست "Lipset"، إن النظام المكون من حزبين أو عدد قليل من الأحزاب، مع دعم شعبي اجتماعي وإيديولوجي واسع، يمكن أن يكون مفيداً، من أجل تجنب الانقسامات.

إذن يجب ألا تركز أساليب تصميم نظام انتخابي مناسب، على قضية العدالة والتمثيل في المدى القصير فقط، ولكن على القدرة في إقامة نظام حزبي على المدى البعيد، يستطيع أن يمثل بصورة مناسبة المصالح المتضاربة، بينما يستمر في توفير حكومة مستقرة مع وجود معارضة، وتغيير في مراكز القوة عبر السنوات. وكذلك تمثيل جغرافي محلي أفضل، وتطوير قوانين انتخابية وحزبية وطنية قوية وقابلة للحياة، تضمن تمثيل الأقليات الإقليمية، بواسطة الاستعمال الخلاق لحواجز وضوابط معينة.

خاتمة:

نتبين من خلال ما سبق، أن حجم القصور في عملية إدارة الانقسامات، يرجع إلى فشل الأداء الوظيفي للنظام المالي في تطبيق الهندسة الانتخابية المثلى، وليس في الهندسة الانتخابية بحد ذاتها. بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على إحداث تحول نوعي على مستوى الواقع. فالتحسن الذي طرأ على مستوى التشريعات لم ينعكس على واقع الممارسات. فالدولة في مالي تسعى لامتلاك صورة الدولة القانونية الحديثة، ويتطلب منها ذلك التناغم مع المجتمع الدولي، الذي قد يظهر في تحسن القوانين والتشريعات، ولكن على مستوى التطبيق تبدو أن هذه النصوص غير محترمة في مالي. فتحسن القوانين قد لا يعني بالضرورة تحسن في التطبيق.

فأغلبية قوانين النظام الانتخابي في مالي، تركز هيمنة السلطة الحاكمة وتمنحها الضمانات الشكلية، ولم تستطع تغيير الواقع السياسي، فهي لا تعبر عن إرادة الناخبين، ولا تعكس صورة مصغرة عن واقعهم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي المعاش. فمعرفة غايات النظام الانتخابي هي المتحكم الأساسي في عملية إعدادها، حيث تتم بالمعايير التي تستجيب لتحقيق الأهداف والغايات المسطرة.

إن ضعف تطبيق الهندسة الانتخابية من طرف النظام في مالي، أدى إلى ازدياد الانقسامات ونزعات المعارضة ذات الطابع الانفصالي و الجهوي، كما أن المشاركة السياسية شهدت تراجع إلى مستويات منخفضة، فكثيرا ما كانت العملية الانتخابية والهندسة الانتخابية التوظيفية، وغير النزيمية في البلد؛ تؤدي إلى إشعال فتيل النزاعات، كما أن عمليات إصلاح النظام الانتخابي الشكلية، لم تساهم كثيرا في حل الأزمة، ففي الواقع هي وسيلة من وسائل إدارة الأزمة وليس حل نهائي لها، فمعظم الانتخابات التي أتت فيما بعد كانت محل احتجاج واسع من قبل المعارضة الحزبية، وتم التشكيك فيها، ووصلت الأوضاع إلى حد المقاطعة أو الانسحاب من حلبة المنافسة الانتخابية. ونتيجة لذلك تولد المزيد من العنف العرقي الموجه لخدمة مشروع الحرب الأهلية والتقسيم الجغرافي للأقاليم على أساس عرقي، بدل الاندماج السياسي والاجتماعي.

فالنظام في مالي، أساء توظيف الهندسة الانتخابية، لدرجة أنها تحولت ضمن آليات إعادة إنتاج التسلطية، وأصبحت أحد أدوات السيطرة الناعمة وامتداد لأساليب الهندسة السياسية القديمة، عن طريق الانقلاب والعنف السياسي. إذ غالبا ما يكون الهدف من التصميم الانتخابي، تقوية الأحزاب السياسية الوطنية، وإضعاف الأحزاب الجهوية والقطاعية "Sectarian Political Parties"، فالهندسة الانتخابية في العديد من الدول، كانت تنطوي على تصميم أنظمة انتخابية تعمل على تحسين معيار التمثيلية والحكامة "Governance"، بتقوية دور الأحزاب الوطنية، وإضعاف الأحزاب الانفصالية من الناحية الانتخابية، سواء من خلال رفع عتبة الانتخاب، أو اشتراط الترشح بتوفر هذه الأحزاب على التواجد في أكثر من مقاطعة.

ومن جانب آخر قد تكون الهندسة السياسية الانتخابية بغرض تقوية النظم التسلطية، وتجديدها، وذلك بتقوية السلطة السياسية، والقبضة الاستبدادية في النظم التسلطية عبر عدة وسائل: الانقلابات، استعمال العنف والقمع بطريقة منهجية ومقصودة، إفراغ الانتخابات عن طريق آليات الهندسة الانتخابية من محتواها التمثيلي، والتنافسي، والنزيم، والشفاف، باستعمال التزوير الانتخابي، والعنف أثناء الانتخابات وبعدها. لهذا يعد بناء الأنظمة الانتخابية المتجانسة في المجتمعات التي تعاني من الانقسامات، أمرا صعبا بصورة خاصة، لان الأحزاب تتجمع في الغالب حول انتماءاتها

العرقية أو الدينية أو الاثنية، ويؤدي هذا إلى وجود نظام حزبي استقطابي، واستمرار للانقسامات في إطار العملية الديمقراطية الجديدة.

إن الدولة المالية، مطالبة باختيار النظام الانتخابي الأنسب، لإدارة الانقسامات، بالإضافة إلى إعادة ضبط قوانين تشكيل الأحزاب السياسية وتحديد طبيعتها. حيث تبقى هذه الإصلاحات هي المفتاح الرئيسي لتحقيق الإصلاحات الأخرى، لأنه قمة الضمانات للتنمية السياسية، وهو جوهر الإصلاح السياسي عموماً.

فعملية التنمية السياسية في مالي، يجب ألا تكون عملية آلية، بل هي عملية طويلة الأمد، ترتبط بالتحويلات الاجتماعية، والتحول في النمط السائد في الثقافة السياسية، وهي ليست مجرد تطوير العلاقات القبلية والمجتمعية، بل لتمنع التميز بين الناس على أساس النسب، والانتماء العائلي، والديني، والقومي. بل في جانب كبير منها، هي تأكيد لمفهوم المواطنة القائم على المساواة بين الجنسين، وبين أتباع الديانات، والطوائف، والقوميات، والأعراق المختلفة، المساواة في المشاركة السياسية، في الترشيح والانتخاب، وحرية الوصول للمناصب التنفيذية والتشريعية والقضائية. ولما كانت التنمية السياسية أشمل وأوسع من الديمقراطية، تحمل في طياتها معنى المواطنة والمساواة، فإنها تفترض أن المشاركين فيها يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات.

ومن هنا فإن أي انتخابات حقيقية وصحية، لا بد أن تعكس قدراً معقولاً من التمثيل المجتمعي يتناسب مع كافة الأطياف المكونة له. وكذلك تتكيف مع المجال السياسي المحلي وتسعى لتحقيق تنمية سياسية شاملة، دون استيراد مفاهيم وتجارب إصلاحات، لا تمت بصلة مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- كنيث نيوتن و جان فان ديث، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي و عبد السلام بن علي نوير، أسس السياسية المقارنة، ج 1، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 2- علي راتانسي، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداول للتعليم والثقافة ، ط 1، القاهرة، 2013 .
- 3- فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، 2005.
- 4- مادي ابراهيم كاتي ، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، المركز العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
- 5- ولد الصديق ميلود، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان ، 2013.
- 6- أندرو رينولدز، بن ريلي أندرو، إيليس، أشكال النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ، 2005.

ب- المقالات

- 1- آرني لاهارت، مشكلات التمثيل السياسي في المجتمعات المنقسمة، مجلة أوراق ديمقراطية – الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب، العدد 4، 2005.
- 2- خير الله سيمان عبد الله الجبوري، الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 44 ، رقم 14، متحصل عليه من الموقع:
https://iraqjournals.com/article_164429_75690ab34ed6007f6ef7f08af5be2dc9.pdf
- 3- عبد الرزاق المختار ، في الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس مثالا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 30، 2018.
- 4- عبد القادر عبد العالي، التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 5- عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية وعلاقتها بالنظم السياسية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد 10، 2014.

6-شاهين مظفر، مالي ونظام الجولتين في إفريقيا، مجلة أوراق ديمقراطية – الحكومات التمثيلية وآليات الانتخاب-، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد 4، 2005.

ج- الرسائل والأطروحات

1- بصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.

2- شوادرة رضا، إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.

د- مواقع الانترنت

1- بيان عن انقلاب مالي (31 مارس 2012)، مركز مالي للحوار الديمقراطي بين الأحزاب CMDID، اجتماع البحوث لحل الأزمة ومباغطة الحركات السياسية في مالي، 20/10/2017، 20:00:

<http://www.nimd.org/document>

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية (en Français):

A-Textes juridiques :

1- Code électoral, Ordonnance No. 91-074/P-CTSP, 1991. Art. 131, République du Mali.

2-Charte des parties politiques loi N° 00-045 du 07/07/2000, - La République du Mali.

3- La république du Mali, la Constitution du 1992.

B- Les livres:

1-Andrew Reynolds et Ben Reilly, La Conception des Systèmes Electoraux « Un manuel de International IDEA », International IDEA, Strasbourg : <http://www.eods.eu/library/IDEA.Electoral%20Systems%20Design%20FR.pdf>.

2-Madou NIMAGA, L'abstentionnisme électoral au mali depuis l'avènement du multipartisme en 1992, Université Cheickh Anta DIOP de Dakar - DEA en Science politique, 2006.

3-Ismaïla Madior FALL, La transhumance politique : modalités et impacts sur le processus électoral, essai d'explication théorique, Dakar, CODESRIA, Juillet 2000.

4-**Des Partis Politiques au Mali**, Comité de Pilotage du Partenariat pour le Renforcement des Capacités. Répertoire des Partis Politiques au Mali, PPRCPM-IMD, Bamako, Mali, Juillet 2004.

C- Sites internet :

- 1- L'expérience de la transition démocratique au mali, (26 mars 1991-8 juin 1992), 13/10/2017, 12 :00 :
<http://www.info-matin.com/index.php/politique4/1405-politique-an-ix-du-deces-de-me-demba-diallo>.
- 2- Mali : un scrutin majoritaire à deux tours en Afrique, 20/10/2017 :
https://aceproject.org/main/francais/es/esy_ml.htm

2- باللغة الإنجليزية (in English):

A- Books :

- 1- Arend Lijphart, **Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in thirty Six Countries**, Yale University Press, Yale University, 1999.
- 2-Andrew Reynolds, **The architecture of Democracy: Constitutional design, Conflict Management and democracy**, Oxford University Press, Oxford, 2002.
- 3-Benjamin Reilly, **Democracy and diversity: political engineering in the Asia-Pacific**, Oxford University Press, Oxford, New York, 2006.
- 4- Philippe C Schmitter, **Contrasting Approaches to Political Engineering: Constitutionalization & Democratization**, European University Institute, 2001.
- 5-Pippa Norris, **Electoral Engineering Voting Rules and Political Behavior**, Cambridge University Press, Cambridge, 2004.
- 6-Pippa Norris, **Cultural Explanations of Electoral Reform: A Policy Cycle Model**, Faculty Research Working Paper Series, RWP10-022, John F. Kennedy School of Government Harvard University, 2010.

B- Articles:

- 1- Austin Ranney, The Divine Science: Political Engineering in American Culture, **The American Political Science Review**, No. 1, Vol. 7, Mars. 1976.

2-Mozaffar Shaheen & James R.Scarritt & Glen Galaich,"Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages and Party Systems in Africa's Emerging Democracies", **American Political Science Review**, vol.97, N°.3, August 2003.

C- papers:

1- Benjamin Reilly and Andrew Reynolds, **Electoral Systems and Conflict in Divided Societies**, Papers on International Conflict Resolution, National Academy Press, Washington, 1999

D-Internet sites:

1-The electoral system, Mali, College of Liberal Arts and Sciences, 20/10/2017: <https://tsep.africa.ufl.edu/systeme-electoral/mali-2/?lang=fr>.